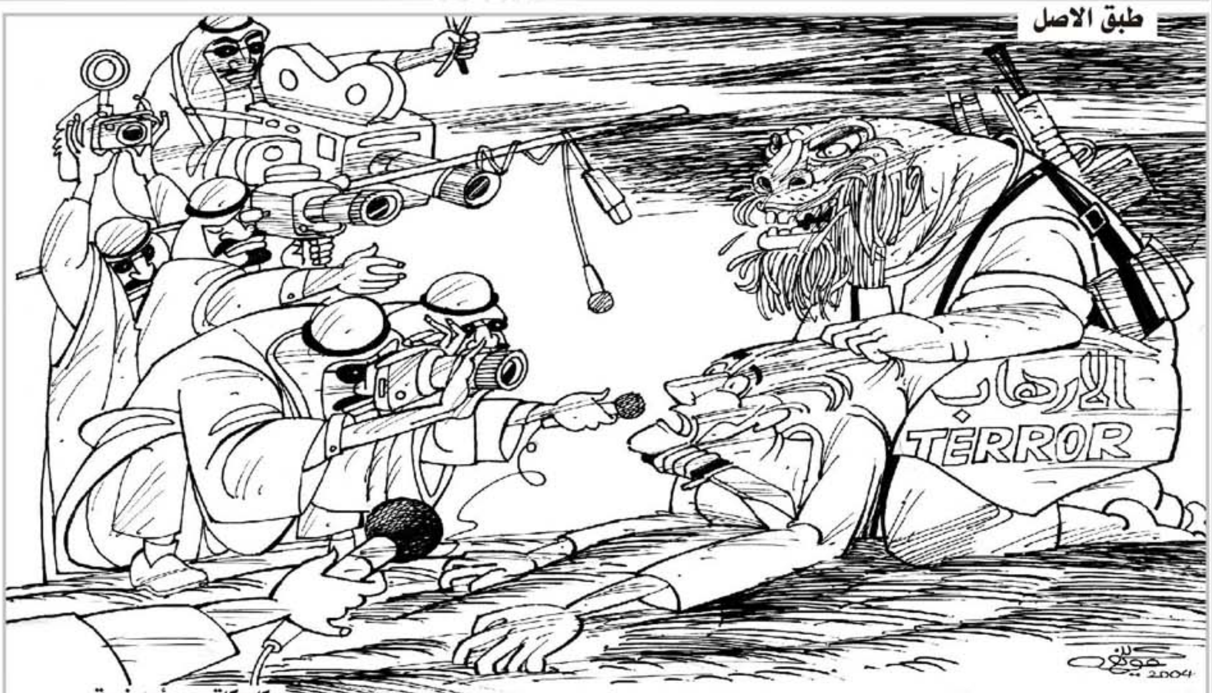

كاريكاتير : مؤيد نعمة

ماهي الفدرالية؟

(2-2)

> **إن الكثير من الحجج المؤيدة للفدرالية قد وضع تقليدياً بلغة التشجيع على أشكال متنوعة من الحرية في صيغة اللاهيمنة، الحصانة أو اتجاهات الفرصة المعززة. وعند تأمل الأسباب المقدمة في الأدب والداعية لأنظمة الاتحاد الفدرالي السياسية، فإن الكثير منها يظهر في مصلحة اللامركزة من دون أن تتطلب تحصيناً دستورياً للسلطة المقسمة.**

ترجمة/ عادل العامل

الأسباب الدافعة للفدرالية

ويمكن تمييز مجموعتين من هذه الحجج: حجج تفضل الأنظمة الفدرالية مقارنةً بالانفصال والدول المستقلة ذات السيادة تماماً، والحجج المؤيدة للترتيبات الفدرالية وليس لدولة وحدوية (أبعد) مركزةً. وهي تقع في أشكال مختلفة ومن نقاط انطلاق مختلفة، دفاعاً عن فدرالية "المجيء معاً coming together"، ولمصلحة فدرالية "البقاء معاً holding together".

وفيما يلي الأسباب الدافعة لنظام فدرالي وليس لدول منفصلة أو لانفصال:

•إن الاتحادات الفدرالية يمكن أن تعزز السلم، بمعنى منع الحروب ومنع المخاوف من الحرب، بطرق عدة. فالدول تستطيع أن تكون اتحاداً (معاً)، أي (كون) فدرالياً (con)federation، لتصبح قوية، باشتراك بعضها مع البعض الآخر، بدرجة كافية لثني المعتدين الخارجيين بالإقناع عن العدوان، و/أو لمنع الحروب الوقائية والعدوانية بينها هي. وقد تحركت الولايات الأمريكية المتحالفة إلى اتحاد فدرالي لشكل واسع لأول هذه الأسباب، نظراً لأن صلاحيات مركز ذلك التحالف confederacy كانت ضعيفة جداً بالنسبة للحماية من التهديدات الخارجية. وأكد الفدراليون الأوربيون ألتيري سبينيلي، وإرنيستو روسي، إيوجينو كولورني على الأخير في بيان فينتوتين 1941: إن اتحاداً فدرالياً أوروبياً وحده الذي يستطيع أن يمنع الحرب بين الدول التوليتارية(6) العدوانية. وتفترض مثل هذه التأكيدات، بالطبع، أن الاتحاد (معاً)، الاتحاد الكونفدرالي (con)federation، لن يصبح أكثر عدوانية من كل دولة على انفراد، وهي النقطة التي ألح عليها مل.

•إن الاتحادات الفدرالية تستطيع أن تعزز الازدهار الاقتصادي بإزالتها للعوائق الداخلية أمام التجارة، من خلال اقتصادات الميزان، بواسطة ترسيخ وصيانة اتفاقيات الوحدات الفرعية التجارية الداخلية، أو عند صيرورتها لاعباً عالمياً كبيراً بشكل كافٍ للتأثير على الأنظمة التجارية الدولية.

•إن التنظيمات الفدرالية يمكن أن تحمي الأفراد من السلطات السياسية بتقييدها لسيادة الدولة، ووضعها بعض الصلاحيات لدى المركز. وعندما نعهد للمركز بصلاحية للتدخل في الوحدات الفرعية، تستطيع التنظيمات الفدرالية أن تحمي الحقوق الإنسانية للأقليات من سلطات الوحدات الفرعية. ومثل هذه الحجج تفترض، بالطبع، أن سوء التصرف الصادر عن المركز أقل احتمالاً.

•إن الاتحادات الفدرالية تستطيع أن تيسر أهدافاً أخرى حيث تكون الالتزامات الموثوق بها، والتنسيق والسيطرة على تأثيرات "التدفق" وتجلياته الخارجية من قبل الدول ذات السيادة، مرغوباً فيها لكنها صعبة التأمين من دون نقل بعض الصلاحيات إلى هيئة مشتركة. وبما أن التنسيق في بعض المجالات يمكن أن يخلق حاجة إلى تنسيق أبعد في قطاعات أخرى، فإن الاتحادات الفدرالية غالباً ما تبدي تمركزاً زاحفاً.

•إن الترتيبات أو التنظيمات الفدرالية يمكن أن تعزز النفوذ السياسي للحكومات ذات السيادة سابقاً، من خلال تسهيل التنسيق، وإعطاء هذه الوحدات الفرعية، بالنسبة للدول الصغيرة بوجه خاص، نفوذاً أو حتى حق النقض بشأن صنع السياسة، بدلاً من بقائها متلقيات للسياسة فقط.

•يمكن للنظم السياسية الفدرالية أن تكون على سبيل المثال في التصورات "العضوية organic" للنظام السياسي والاجتماعي. فالاتحاد الفدرالي يمكن أن يشجع على التعاون، العدالة أو القيم الأخرى بين وداخل الوحدات الفرعية وكذلك بين وداخل وحداتها التأسيسية، من خلال الرقابة، مثلاً، والتشريع، وتنفيذ أو تمويل الاتفاقيات، وحقوق الإنسان، والحصانة من التدخل، أو التطور. وبدءاً بالأسرة، فإن كل وحدة أكبر مسؤولة عن تسهيل ازدهار الوحدات الفرعية وضمان السلع العادية وراء متناول وحدات فرعية من دون سلطة مشتركة. وقد قدمت حجج كهذه من قبل مؤلفين مختلفين، مثل ألثوسيوس، وبيوس الحادي عشر (1931) وبرودون.

أسباب تفضيل النظم الفدرالية على الدولة الواحدة

•إن الترتيبات الفدرالية يمكن أن تحمي من السلطات المركزية بضمان الحصانة واللاهيمنة. فالتحصيص الدستوري للصلاحيات للوحدة الفرعية يحمي الأفراد من المركز، بينما توفر الترتيبات المتشابكة تأثير أعلى القرارات المركزية عن طريق هيئات الوحدة الفرعية. وهكذا يمكن للوحدة الفرعية أن تكبح السلطات المركزية وتمنع أي عمل غير مناسب ومضاد لإرادة الأقليات: "إن الديمقراطية الكبرى يجب إما أن تضحي بالحكم الذاتي لصالح الوحدة unity أو تحافظ عليه بواسطة الفدرالية. وتعايش عدة أمم تحت نفس الدولة هو اختبار، إضافة إلى أنه أفضل ضمانة لحريته.. وإن اتحاد أمم مختلفة في دولة واحدة ضروري كشرط للحياة المتمدنة مثل اتحاد الناس في المجتمع".

•إن النظم الفدرالية يمكن أن تزيد الفرص أمام مشاركة المواطن في صنع القرار العام، من خلال التشاور والدوائر في كل من الوحدة الفرعية والهيئات المركزية التي تضمن تشكيل الشخصية عن طريق المشاركة السياسية بين المزيد من المواطنين.

•إن الاتحادات الفدرالية يمكن أن تسهل زيادة حق الاختيار إلى أقصى حد بعودة أكثر عمومية، كما هو مصاغ في الأدب بشأن الفدرالية الاقتصادية والأميرية fiscal - برغم من أن الكثير من مثل هذه الحجج يؤيد اللامركزة وليس الفدرالية بالمعنى الضيق للكلمة.

إن البحث في "الفدرالية الأميرية" يتوجه إلى التحصيص الأمثل للسلطة، موحياً بشكل نموذجي بإعادة توزيع مركزي عند التوفير المحلي للخيرات العامة. ويمكن للاتحادات الفدرالية بالتالي أن تسمح بالتنافس الأمثل للسلطة من أجل خلق الخيرات العامة للفئات الفرعية المتأثرة من الأهالي. فإذا ما كانت خيارات الأفراد تختلف نظامياً وفقاً للإقليم بحسب المقاييس الخارجية والداخلية مثل الجغرافية أو الأذواق والقيم المتشاطرة، فإن الترتيبات الفدرالية -أو اللامركزة- التي تسمح بالتنوع المحلي تكون هي المفضلة، لأسباب عديدة. فالقرارات المحلية تمنع صنع القرار من أن يصبح مثقلاً بالأعباء، كما يمكن لصناع القرار المحليين أن يمتلكوا فهماً أفضل للبدائل والخيارات المفضلة، ليوفروا خدمة أفضل مما ستوفره حكومة مركزية تميل إلى تجاهل تغيرات الخيار المحلي. ويمكن لمنح صلاحيات لفئات السكان الفرعية التي تشترك في الخيارات المتعلقة بالخدمات العامة أن تزيد أيضاً في الفعالية عن طريق السماح لهذه الفئات الفرعية بخلق مثل هذه "الذاتيات internalities" بأثمان تتحملها هي فقط. كما إن الترتيبات الفدرالية تحمي الجماعات المكونة إقليمياً بخيارات تختلف عن أغلبية السكان، مثل الأقليات العرقية أو الثقافية، وبذلك لا تكون خاضعة لقرارات الأغلبية بطريقة صارمة أو منتظمة على النقيض من خياراتها. ويمكن للترتيبات اللاحدودية، بالتالي، أن تخفض القسر إلى الحد الأدنى وتكون مستجيبة لأكبر قدر ممكن من المواطنين. ويمكن لمثل هذه الاعتبارات المتعلقة بالفعالية الاقتصادية وقرارات الأغلبية أن ترجح الحلول الفدرالية، "فقط باللاقابلية للتجزؤ، واقتصادات الميزان، والمظاهر الخارجية، والترتيبات الاستراتيجية.. المقبولة كترتيبات للفعالية لمصلحة الصلاحيات المحصصة لمستويات أعلى من الحكومة".

•إن الترتيبات الفدرالية يمكن أن تعزز التحركية وبالتالي التحشد الإقليمي للأفراد المتماثلي الخيارات، وتسمح لحكم الوحدة الفرعية الذاتي بأن يجرب وينافس الأفراد الذين هم أحرار في التحرك حيثما أشبعت خياراتهم بشكل أفضل. ومثل هذه التحركية نحو وحدات فرعية ذات أفراد من نفس المزاج والتفكير تزيد في منافع الحكم الذاتي المحلي إضافة إلى توفير الخدمات العامة - اقتصادات الميزان الغائبة والمظاهر الخارجية externalities.

قضايا فلسفية أخرى

لقد تم تركيز الكثير من الانتباه الحالي على قضايا فلسفية تبرز من المكتشفات التجريبية المتعلقة بالفدرالية، وحثت عليه معضلات تواجه كندا وأستراليا وأوربا.

مصادر الاستقرار

كما يحصل للنظم السياسية، فإن الترتيبات السياسية (الكون)فدرالية تطرح مشكلات مميزة تتعلق بالاستقرار والثقة. فالاتحادات الفدرالية تميل إلى الانحلال على شكل انفصال، أو إلى تمركز في تجاه دولة واحدة. ومثل هذه اللااستقرار ينبغي أن لا يفاجئ أحداً بسبب التوترات المؤدية نموذجياً إلى قيام اتحادات فدرالية في المقام الأول. وغالباً ما تتسم الاتحادات الفدرالية بمستوى عال من "السياسة الدستورية": فالأحزاب السياسية لا تتفق في الغالب على قضايا دستورية فيما يتعلق بالمناطق المناسبة من حكم الوحدة الفرعية الذاتي، وأشكال التعاون وكيفية منع التشظية. ومثل هذه النزعة التجريبية بين الدول التي تتحد فدرالياً للبقاء معاً تجعل من الصعب تقويم الادعاءات القائلة بأن الاستجابات الفدرالية تديم الانشقاقات وتغذي الحركات الانفصالية بدلاً من قمعها. وبرغم ذلك يجادل البعض بأن الاتحادات الفدرالية المتشابكة والديمقراطية تخفف من حدة مثل هذه النزعات.

ويذكر الكثير من المؤلفين أن تحديات الاستقرار يجب أن تحظى باهتمام التخطيط المؤسساتي، بل ضمان أن يكون لدى المواطنين "ولاء متجاوز(7) ovearching" نحو الاتحاد الفدرالي ككل إضافة لولائهم لوحدتهم الفرعية، أيضاً. وهذه الأسس الشرعية، والاطمئنان وتقسيم مثل هذا الولاء الثنائي العام موضوعات مركزية للفلسفات السياسية الخاصة بالفدرالية. ويقبل البعض احتكامات (محددة) إلى اعتبارات مثل التاريخ المشترك، الممارسات، الثقافة، أو العرقية من أجل رسم الوحدات الفرعية ووضع صلاحيات معينة لديها، حتى إذا كانت مثل هذه الملامح "التعاونية communitarian" تعتبر أسساً إشكالية للنظم السياسية (الواحدة unitary). ويجب إيضاح الاعتبار المناسب القائل بأن الناخبين وساسة وحداتهم الفرعية ينبغي أن يبالوا باهتمامات الآخرين في الاتحاد الفدرالي بالترتيبات المتشابكة إذا ما أريد لمفهوم مواطن كومنولثين(8) أن يكون متماسكاً ومتيناً.

تحصيص السلطة

أما الموضوع المركزي الآخر فهو التقويم النقدي للأسس المزعومة الخاصة بالترتيبات الفدرالية عموماً، وتحصيص السلطة بين هيئات الوحدات الفرعية والمركز بوجه خاص، كما بينت في الأقسام السابقة. والقضية الهامة هنا هي من سيملك السلطة المطلوبة لإجراء مثل هذه التحصيصات والتغييرات.

لقد حظي "مبدأ الفرعية Subsidiarity" مؤخراً بالاهتمام بسبب تضمينه في معاهدات الاتحاد الأوروبي. وهو يرى أن تترك السلطة للوحدات الفرعية إلا إذا كان تحصيصها لوحدة مركزية سيضمن فعالية نسبية أو كفاءة في تحقيق أهداف معينة. ويمكن تفصيل هذا المبدأ بطرق عديدة، فيما يتعلق مثلاً بأي وحدات يتم شملها، وأية أهداف تحقق، ومن الذي يملك السلطة لتطبيقها. ولهذا المبدأ أصول متعددة، وقد برز سياسياً في هذه الفترة على نحو واسع من خلال دوره في تهدئة المخاوف من المركزة في أوربا - وهو دور متشكك لم يملأه المبدأ تماماً.

العدالة التوزيعية

أما فيما يتعلق بالعدالة التوزيعية، فإن النظم السياسية الفدرالية يجب أن تخضع التوترات الحاصلة بين ضمان حكم الوحدة الفرعية الذاتي وتأمين إعادة التوزيع الضرورية داخل وبين الوحدات الفرعية. والحقيقة، أن الفدراليين اعتبروا الترتيبات الفدرالية واقياً هاماً من "التقسيم المتساوي للملكية property".

ويمكن أن يبدو العالمان السياسيان لينز وستيفان وكأنهما يجدان الدعم لفرضية الفدراليين القائلة:

مقارنة بالدول الواحدة في الـOECD، فإن اتحادات "الكينونة معاً" الفدرالية تميل لأن يكون لديها أعلى نسبة من هزال الأطفال في أسر الأمهات المنفردات وأعلى نسبة من السكان ممن تجاوزوا الستين ويعيشون في حالة فقر. ويوضح لينز وستيفان هذه اللامساواة بكونها نابعة من ترتيبات هذه الاتحادات الفدرالية المتعلقة بـ"كبح العامة"، والساعية إلى حماية الأفراد والوحدات الفردية من السلطات المركزية، بالارتباط مع نظام حزبي ضعيف. وبالمقارنة، نجد أن دستور ألمانيا (وليس اتحاد "الكينونة معاً" الفدرالي) يتطلب بوضوح مساواة الظروف المعيشية بين الوحدات الفرعية. كما أن الحجج المعيارية يمكن أن تؤيد بعض الأهمية التوزيعية للترتيبات الفدرالية، مثلاً بسبب تناويات المتاجرة الشرعية بين حكم الوحدة الفرعية الذاتي ومطالبات إعادة التوزيع بين الوحدات الفرعية. والقضية المعيارية المركزية هي إلى أي مدى تقلل الثقافة المشتركة والروابط بين المواطنين ضمن الدولة السيدة تاريخياً من حقوق المطالبة بإعادة التوزيع الفرعية الداخلية.

النظرية الديمقراطية

إن الفدرالية تثير العديد من التحديات للنظرية الديمقراطية، كما هو مطور بوجه خاص للدول الواحدة. فغالباً ما تكون الترتيبات الفدرالية أكثر تعقيداً، متحدية بذلك معايير الشفافية والمسؤولية. كما إن جداول الأعمال السياسية المقيدة لكل سلطة مركز تتطلب دفاعاً عنها. والصلاحية التي تستخدمها الوحدات الفرعية في الاتحادات الفدرالية تقيد في الغالب أو تنتهك حكم الأغلبية، بطرق تستحق التدقيق الحريص. فالنظم السياسية الفدرالية تؤثر نموذجياً على تأثير الأفراد السياسي عن طريق حرفها لوزنهم الاقتراعي لصالح مواطني الوحدات الفرعية الصغيرة، أو من خلال منح ممثلي الوحدة الفرعية حقوق النقض (الفيتو) للقرارات المركزية. وبالتالي فإن الأقليات تمارس السيطرة في انتهاك واضح لمبادئ المساواة السياسية والصوت الواحد للشخص الواحد. ويكون الأمر أكثر عندما تكون الوحدات الفرعية ذات حجم مختلف. وتثير هذه الملامح أسئلة معيارية أساسية فيما يتعلق بالسبب الذي ينبغي للوحدات الفرعية أن تهتم من أجله بتحصيص الصلاحية السياسية بين الأفراد الذين يعيشون في وحدات فرعية مختلفة.

وغالباً ما تعتبر الاتحادات الفدرالية "فريدة"، انحرافات واحدة من نوعها عن الدولة السيدة الواحدة المثالية النمط المألوفة من النظام العالمي الويستفالي(9) Westphalian. وفي الواقع، إن كل اتحاد فدرالي سيكون بحق فدرالياً بطريقته الخاصة جداً، وليس من السهل اختزاله وتقويمه كنظام سياسي مثالي النوع. مع هذا، فإن ظاهرة الدولة اللامركزية ذات السيادة ليست جديدة، وإن التسوية الفدرالية للاختلافات يمكن بحق أن تكون أفضل من البدائل. أما متى ولماذا هذا فقد كان لوقت طويل وحتى الآن موضوعاً للتحليل والتفكير الفلسفي والنظري والمعياري. كما يمكن لمثل هذه الحجج أن تسهم في الولاء المتجاوز المطلوب بين مواطني الاتحادات الفدرالية الشرعية المستقرة، الذين يجب أن يفهموا أنفسهم كأعضاء في كومنولثين.

عن/ Stanford
Encyclopedia of Philosophy

إشارات المترجم:

(1) المفردة المستعملة هنا unitary تعني: وحدوي، مركزي، متكامل، بمعنى الكيان المركزي الواحد.

(2) مثل الاتحاد الأوروبي.

(3) أميري fiscal أي خلاص بخزانة الدولة.

(4) هذه البادئة (con) تعني (مع) وبالتالي فإن (con)federration تدل هنا على (اتحاد) دول بعضها (مع) البعض الآخر.

(5) الكالفينية: مذهب كالفين، اللاهوتي الفرنسي البروتستانتي (1509-1564)، القائل بأن قدر الإنسان مرسوم قبل ولادته.

(6) التوتاليتارية: تعني الكليانية، أو الشمولية، وهي صفة للفكر أو النظام السياسي المبني على إخضاع الفرد للدولة، وعلى السيطرة الصارمة على جميع مظاهر حياة الأمة ومنظماتها المنتجة.

(7) تعني قاموسياً المتقوس فوق.. ويقصد بها هنا تجاوز ولاء الفرد وحدته الفرعية أو إقليمه إلى دولة الاتحاد، وكأنه يتقوس فوق الوحدة الفرعية ليصل إلى الدولة.

(8) أي مواطن كومنولث (رابطة) الوحدة الفرعية والاتحاد الذي يشملها، وكومنولث الاتحاد ككل في الوقت نفسه.

(9) ويستفاليا هي مقاطعة بروسيا (الألمانية) السابقة.

كوبونات صدام النفطية

فضيحة .. مرفوعة الرأس!

د. رفعت سيد أحمد/ القاهرة

قبل سنوات مضت، كتبنا، ومعنا كثيرون، حول استبداد صدام حسين وحول إفساده ذمم وضمائر العديد من الهيئات والشخصيات الأعلى صوتاً فى الدفاع الوهمى عن قضايا الأمة وثوابتها فى وجه العدوان الأمريكى.. ويوم كتبنا لم يصدقنا الا المخلصون.. وهاج حواريو صدام وكهاناتهم أثاروا القنابل دخان كثيفة عن أوهام وعن دور للمخابرات الأمريكية. والمعارضة العراقية.. فى نشر "القوائم الأولى"، وفى أن من يتحدث فى هذه القضية فهو يخدم تلك الجهات، وهى قنابل نجحت وقتها فى إخفاء (الجريمة) التى كانت تتم يومياً باسم دعم الشعب العراقى عبر حملات وتظاهرات وطائرات تكسر الحصار.. وكله كان بالمقابل، والمقابل السخى جداً من نظام فاسد ومستبد لا يتقن سوى شراء الذمم وسجن السياسيين وعلماء الدين، وحفر المقابر الجماعية للمعارضة، وتهجير 4 ملايين عراقى خارج الحدود.

اليوم، ومع نشر صحيفة "المدى" العراقية قبل أيام قائمة تضم 270 من الأفراد والشركات والأحزاب ينتمون الى 50 دولة ومنهم 62 من 15 دولة عربية من بينهم 117 مثقفاً وسياسياً ورجل أعمال من المصريين.. حصلوا جميعاً على عدة مليارات من براميل النفط العراقى كى يقوموا بحملات اعلامية وسياسية لدعم النظام العراقى ليس فى مواجهته للولايات المتحدة كما يزعمون، لأنها هى التى صنعته ووظفته، بل ضد شعبه، وضد المعارضة الشريفة التى أقام لها المقابر الجماعية وعشرات السجون.. اليوم وفى أجواء هذه الفضيحة التى كُشفت وثائقها نقلاً عن وزارة النفط العراقية، ولا تزال توابعها تترى، يهمنا أن نسجل ما يلى:

أولاً، لن تنفع هذه المرة (قنابل الدخان الوهمية) التى أتقن حواريو صدام حسين، إلقاءها على الناس، وعلى الصحافة، فما نشر وما سينشر خلال الأيام المقبلة هو وثائق رسمية صدرت عن وزارة النفط العراقية وتم كشفها، وهى وزارة كانت تخضع لارادة وادارة صدام وأتباعه ولا نحسب ان من يتولى أمرها اليوم أياً كانت ثقافته أو حتى علاقاته مع المحتل الأمريكى بقادر على (تأليف) أسماء هذه الأحزاب والشخصيات من مرتزقة كوبونات النفط، حتى لو كانت له مصلحة فى تشويه البعض ممن يطلقون عليهم كذباً اسم "الرموز الوطنية"، وليسوا رموزاً ولا هم يحزنون، انهم مجرد سماسرة صغار، ودعونا نسأل لو كانت للمجلس الانتقالى العراقى - مثلاً - مصلحة فى تشويه البعض فلماذا استبعد البعض من الشرفاء ممن كانوا يواجهون المحتل الأمريكى بتلقائية وشرف.. ولماذا اقتصر الأمر على البعض الآخر دون غيرهم ومنهم من هو غير معروف أصلاً حتى لأهل الشارع الذى يسكن فيه وليس للمخابرات الامريكية كما يزعمون؟ ألا يؤكد ذلك صدق هذه الوثائق؟ أما حكاية دور (المخابرات الامريكية) وقنابل الدخان الوهمية تلك فلم تعد تفيد هذه المرة.. فرغم كراهيتنا التى لا تحتاج الى مزايدة.. لهذه "المخابرات" الا أننا نحسبها بريئة هذه المرة من تلك الفضيحة والتى ينبغى أن يعلم أصحابها ذلك، ثم ينبغى عليهم ألا يدفنوا رؤوسهم فى الرمال، وأن يتوقفوا عن لعبة إلقاء القنابل الدخانية.. فلقد انتهى الدرس، وصرنا أمام الحقيقة وعلم كل أناس مشربهم!!

ثانياً، نطالب وبأعلى صوت أن تتم وبشفافية عالية، محاكمة هؤلاء الذين امتصوا ثروات الشعب العراقى باسم مساندته طيلة حقبة التسعينيات، وأن تكون المحاكمة أولاً امام الرأى العام، وثانياً أمام القضاء المصرى والعربى، وأن يسبق هذا جميعه مبادرة وزارة النفط العراقية وغيرها من الوزارات المعنية بتقديم الوثائق الفعلية التى لديها الى "جامعة الدول العربية" والى هيئات قضائية مستقلة فى بلادنا العربية، لكى تتابع بنفسها ملفات هذه الفضيحة، حتى نعلم مَنْ كان يناضل بدافع وطنى وقومى واسلامى حقيقى.. ومن كان يناضل بدافع استرزاقى بحت، مَنْ كان صادقاً شريفاً ومَنْ كان عالي الصوت.. رخيصاً فى عمالته ودوره، مَنْ كان يساند بإخلاص الشعب العراقى والفلسطينى ومن صار مليونيراً باسم دعمهما.

نريد أن نعرف الحقيقة كاملة حتى لا تظل (الخيانة) والفضيحة مرفوعة الرأس.. تدعى الشرف والنزاهة وهما منها براء!!

ثالثاً، ندعو قوانا الوطنية والقومية والاسلامية أحزاباً ولجاناً، وأفراداً الى اتخاذ موقف عملى جاد، ولا داعي هذه المرة بالذات، وبعد أن نشرت الوثائق بهذا الشكل الفاضح، لا داعي لتشغيل الأسطوانة المشروخة إياها بأن ما تم وما يجرى هو (من فعل أجهزة مشبوهة وانه يستهدف ضرب الرموز.. وأن عملاء الـ C-I-A - يقفون خلف هذه الفضيحة) من مصلحة الجميع هذه المرة ألا يفعلوا أو يقولوا ذلك.. وأن تبادر القوى "المخلصة" الى تنظيف نفسها من هذه التهمة عملياً، بطلب وثائق.. من العراق، وبإعلان مبدأ من داخلها يرفض هذا التمويل المشروط من المستبد، مثلما هو مرفوض من المحتل ومن غيره، وأن تجرى هذه القوى بدورها تحقيقاً ميدانياً للتأكد من حقيقة (الفضيحة) وأن تعيد ترتيب صفوفها بعد أن تنظفها من هؤلاء المدعين، الذين أساءوا اليها والى قيم المقاومة والنضال، وفرغوها من مضامينها الراقية.

أن للجميع أن يعيد ترتيب أوراقه.. وأن يراجع خطاياه..

والا يرتكن الى نفس الادعاءات القديمة البالية.. فالفضيحة هذه المرة شديدة الوضوح.. شديدة الوطأة، وهى مثل كرة الثلج ستكبر، وستأخذ فى طريقها.. كثيراً من القيم.. والمبادىء التى شوهها فعل "الصغار" مناضلى الكوبونات النفطية.